

## أولاً - المخدرات والجريمة والعنف: الأثر على المستوى الجزئي

- ١ - الجرائم المتصلة بتعاطي المخدرات جرائم غير عنيفة في معظم الأحيان وصغيرة في كثير من الأحيان. والجرائم الاقتصادية القهرية المرتكبة للحصول على المخدرات، مثل جرائم السرقة والسطو، أشيع من الاعتداءات العنيفة المرتكبة بفعل المخدرات. بيد أن للمخدرات غير المشروعة والإجرام والعنف تأثيراً شديداً بالضرر بالمجتمعات المحلية على المستوى الاجتماعي الجزئي لأن على أفراد هذه المجتمعات أن يعيشوا وسط أسواق غير مشروعة للمخدرات تخيم عليها أجواء الإجرام والعنف وما تنطوي عليه من تهديدات.
- ٢ - وتتخذ الجريمة والعنف المرتبطان بتعاطي المخدرات أشكالاً متباينة على مختلف المستويات في المجتمع. فهناك أشكال من الجريمة والعنف ترتبط بالكتاتلات الدولية، وهناك جرائم عنف يرتكبها متعاطو المخدرات أو ترتكب ضدّهم، وهناك أفراد أبرياء يقعون في أتون الصراع بين ثقافات المخدرات العنيفة. وقد اختارت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تستعرض أثر المخدرات والجريمة والعنف على المستوى الجزئي للمجتمع، بحيث تتناول العلاقة بين تعاطي المخدرات غير المشروع والجريمة والعنف فيما يخص الأفراد والأسر والأحياء والمجتمعات المحلية، واضعة في اعتبارها الإجرام والتعرض للإيذاء على السواء. وتعتزم الهيئة أن تنبّه الحكومات إلى أثر تعاطي المخدرات والاتجار بها على تطوّر العنف والجريمة على صعيد المجتمع المحلي. ويؤدّي تطبيق الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، التي تتصدى لتعاطي المخدرات والاتجار بها، إلى الحد من العنف والجريمة، فتحسّن بذلك الأحوال الاجتماعية السائدة في أي بلد.
- ٣ - والأثر الناجم، على المستوى الكلي، عن المخدرات والجريمة والعنف، فيما يتعلق بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والشبكات الإجرامية عبر الوطنية، يختلف عن أثر الجرائم التي ترتكب على الصعيد المحلي ولكنه وثيق الصلة بها. وتدرك الهيئة أهمية الجهود المبذولة في التصدي لمشاكل الاتجار بالمخدرات والشبكات الإجرامية عبر الوطنية على الصعيد الكلي، كما تدرك أهمية الجهود التي تبذل في مجال العدالة الجنائية، على الصعيدين الوطني والدولي، لمكافحة تلك المشاكل؛ غير أن تركيز هذا الفصل ينصبّ على تدخلات لا تقل أهمية هي التدخلات المحلية والمحددة الأهداف المتعلقة بالفئات التي تمارس جرائم العنف المتصلة بالمخدرات أو تتعرض لخطرها، كما ينصبّ على المجتمعات المحلية المتأثرة بتلك الجرائم.

### ألف - الخصائص والتفسيرات المحتملة

- ٤ - تخلص دراسات شتى إلى وجود علاقة بين تعاطي المخدرات والأفعال الإجرامية الأخرى، بما فيها جرائم العنف. وتشير الدراسات الإفرادية للجنّة الذين ارتكبوا جرائم عنف، مثل القتل والسلب، إلى أن تعاطي المخدرات عامل حاسم الأهمية في كثير من الأحيان. ومن ناحية أخرى، تشير بعض الشواهد إلى أن ارتفاع معدلات العنف مرتبط بتعاطي المخدرات بتواتر أكبر. وفي الوقت نفسه، إذا كان بعض متعاطي المخدرات يرتكبون جرائم العنف فإن غيرهم من متعاطي المخدرات ليسوا مجرمين ولا عنيفين. ويتعيّن توخّي الحذر في تفسير هذه الاستنتاجات، بسبب ما لا تذكره عن الأسباب الأخرى لجرائم العنف غير المتصلة بتعاطي المخدرات غير المشروع، وبسبب تفسيرها للشواهد

(ج) في أمريكا اللاتينية والكاريبية، أشار استقصاء أجراه البنك الدولي حول عصابات الشباب والعنف إلى أن عصابات الشباب المتورطة في الاتجار بالمخدرات تتسم على وجه العموم بمستويات من العنف أعلى من المستويات التي تتسم بها العصابات غير المتورطة في ذلك النشاط.<sup>(١)</sup>

٦- وتراعي التفسيرات الممكنة الواردة في هذا الفصل للعلاقة بين تعاطي المخدرات والجريمة النقاط الرئيسية التالية:

(أ) قد يشجّع تعاطي المخدرات على الإجرام، وقد يشجّع الإجرام على تعاطي المخدرات؛

(ب) قد يتأثر تعاطي المخدرات والإجرام بأي عدد من المتغيرات الأخرى: البيولوجية والنفسية والظرفية والبيئية؛

(ج) قد يكون لطريقة تصدي الشرطة لأسواق المخدرات غير المشروعة أثر على الإجرام والعنف المرتبطين بالمخدرات غير المشروعة؛

(د) تساهم العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، وخاصة من حيث تأثيرها على الشباب، في نطاق وطبيعة الإجرام المتصل بتعاطي المخدرات.

٧- والسؤالان الأساسيان الجديران بالنظر هما:

(أ) ما هو نطاق وطبيعة الجرائم عموماً وجرائم العنف المتصلة بالمخدرات على الصعيد الجزئي للمجتمع؟

(ب) ما هي العوامل التي تؤثر على انزلاق الأفراد والأسر والأحياء والمجتمعات المحلية إلى جرائم العنف المتصلة بالمخدرات؟

تفسيرا انتقائيا لا يقدم معلومات عن المتعاطين الذين ليسوا مجرمين ولا عنيفين. ولا شك في أن العنف الموجود في بعض الأسر وبعض المجتمعات المحلية ليس مجرد نتاج لتعاطي المخدرات والاتجار بها على الصعيد المحلي بصفة غير مشروعة. فالعنف المتصل بالاتجار غير المشروع بالمخدرات قد يكون أيضا انعكاسا لثقافة عنف عميقة الجذور في مجتمعات محلية معينة ولها أسباب أخرى مثل اللامساواة في توزيع الدخل أو الاضطرابات المدنية أو الحروب.

٥- ورغم هذه المحاذير، توجد شواهد كثيرة على العلاقة بين الانحراف الخطير والجرائم عامة وجرائم العنف وتعاطي المخدرات والنتائج السلبية التي تقع على الأفراد والمجتمعات المحلية على السواء، وعلى سبيل المثال:

(أ) في أواخر التسعينات، كانت نتيجة الفحص الطبي لـ ٦٩ في المائة من المقبوض عليهم في خمس من مناطق الشرطة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية موجبة فيما يتعلق بمخدر غير مشروع واحد على الأقل عند إلقاء القبض، وكانت نتيجة الفحص الطبي لـ ٦١ في المائة ممن أُلقي القبض عليهم بسبب جرائم الاعتداء موجبة فيما يتعلق بمخدر غير مشروع؛<sup>(١)</sup>

(ب) في البرازيل، يشكّل العنف المتصل بالمخدرات تحدياً قومياً خطيراً بوجه خاص، كان له أثر سلبي على المجتمعات المحلية. فمن أصل ما يقرب من ٣٠.٠٠٠ جريمة قتل تسجّل سنوياً ترتبط نسبة كبيرة بتعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ويؤدي أطفال الشوارع دوراً هاماً في هذه السوق غير المشروعة إذ يعملون كسعاة مهربين للمتجرين بالمخدرات، وكثيراً ما يُقتلون لأنهم يعلمون ما لا ينبغي أن يعلموه أو يسرقون ما لا ينبغي أن يسرقوه أو لأنهم يعلقون في دوامة الصراع بين العصابات والمتجرين؛

## باء- فهم مسألة المخدرات والجريمة

٨- درست الهيئة المجالات الرئيسية للبحوث التي تحدد طريقة التفكير الحالية بشأن تعاطي المخدرات والسلوك المعادي للمجتمع، بما في ذلك العنف، ولاحظت أن هناك عدداً من العوامل التي يقدمها مختلف الباحثين في شتى التخصصات كتفسيرات سببية للارتباط بين المخدرات والجريمة. ويمكن إيجاز التفسيرات الرئيسية للعلاقة بين تعاطي مواد الإدمان والميول العدوانية (أو العنف) كما يلي:

(أ) التفسيرات التي تركز على الفرد، مثل التفسيرات البيولوجية والفيزيولوجية، والتفسيرات الصيدلانية النفسانية، وتفسيرات علم النفس والطب النفساني. تتحرى هذه التخصصات العلمية بطرائق شتى أثر تعاطي المخدرات على الأفراد تبعاً لخصائصهم البدنية والعقلية، وتدمج إلى حد ما جوانب من السياق الاجتماعي لتعليل تعاطي المخدرات والميول العدوانية. فعلى سبيل المثال، تمزج البحوث الصيدلانية النفسانية بين نفسية الفرد وتعاطي مواد الإدمان لبحث كيفية نشوء السلوك العدواني من التفاعل بين المخدرات والشخصية والحالات الوجدانية؛

(ب) التفسيرات التي تركز على العوامل الاجتماعية والثقافية. تشمل هذه التخصصات دراسات لعلم الاجتماع وعلم الإجرام ودراسات سياسية واقتصادية وتاريخية وأثنوبولوجية وثقافية، وتتحرى بطرائق شتى علاقة الفئات الاجتماعية بتعاطي المخدرات والجريمة في سياقات محددة بالاستناد إلى أمثلة من واقع الحياة. فعلى سبيل المثال، تبحث التفسيرات الاجتماعية - الاقتصادية في توزيع الدخل والحرمان النسبي والتهميش الاجتماعي من حيث تأثيرها في مختلف الفئات الاجتماعية، كما تدرس تأثير تلك العوامل منفردةً ومجمعةً في تعاطي المخدرات وما يتصل به من إجرام.

٩- وتفسر التخصصات التي تتناول الفرد تعاطي المخدرات أساساً باعتباره الرمز الخارجي لاضطراب داخلي. ومقارنة بذلك، فإن التخصصات التي تقدم تفسيرات تستند إلى البحوث الاجتماعية والثقافية تركز على عوامل التفاعل الاجتماعي وقواعد السلوك والجزئات وسياق الأحداث، باعتبار تلك العوامل هي العوامل التفسيرية الرئيسية لدى دراسة العلاقة بين المخدرات والجريمة. وينصبّ تركيز هذا الفصل على العوامل المذكورة. ولما كان تعليل العلاقة بين المخدرات والجريمة والعنف يقوم على عوامل متعددة فإنه يمكن الاستعانة بطائفة من التفسيرات التخصصية في محاولة فهم هذه العلاقة.

### التفسيرات المستندة إلى الفرد

١٠- تُظهر الدراسات التي تركز على الفرد أن المخدرات غير المشروعة المختلفة تحدث آثاراً مختلفة على العقل والبدن وتؤثر على الأفراد بدرجات متفاوتة. وبدورها تتباين آثار المخدرات غير المشروعة تبعاً للكميات المستهلكة ووزن جسم الفرد وتاريخ تعاطيه للمخدرات وتأثير السجيا الوراثية واستعدادات الشخصية على تعاطي المخدرات. والتجارب المختبرية المضبوطة بشأن تعاطي المخدرات وما يرتبط به من عنف لا يمكن إلا أن توحى بوجود علاقة سببية بين تعاطي "المخدر ألف" و"العنف باء". وبعبارة أخرى من الصعب جداً، ومن المضلل، أن يشار إلى وجود صلة سببية مباشرة بين العنف وتعاطي المخدرات غير المشروعة دون أن يشار إلى العوامل الثقافية والاجتماعية التي تؤثر، بدورها، على سلوك الفرد.

١١- وبالتركيز على تخصص واحد في إطار الكمية الهائلة من المؤلفات عن تعاطي المخدرات والميول العدوانية، توصلت البحوث الصيدلانية النفسانية إلى أن العقاقير

تعاطي مواد الإدمان؛ (ب) أنماط العنف الاجتماعية البنيوية المتصلة بتعاطي المخدرات، وفقا لمتغيرات مثل نوع الجنس والسن والعرق/الإثنية والطبقة الاجتماعية؛ (ج) الميول العدوانية التي تدل على الأنماط أو قواعد السلوك الاجتماعية الثقافية التي تحدد السلوك العنيف.

١٤ - وكثيرا ما يُستشهد بنشوء وانحسار أسواق كوكايين الكراك في الولايات المتحدة الأمريكية، وما ارتبط به من صعود وهبوط في معدل جرائم العنف في ذلك البلد، في الفترة من منتصف الثمانينات إلى أوائل التسعينات، لتوضيح التأثيرات الاجتماعية والثقافية على الجريمة والعنف. وكثيرا ما فُسر العنف المرتبط بكوكايين الكراك بالأثر الصيدلاني النفسي الشديد لذلك العقار على المتعاطين، وبنشوء العصابات المسلحة.

١٥ - وأفيد أن المخدرات والعنف مرتبطان من ثلاثة جوانب منفصلة ومتمايزة (النموذج الثلاثي) هي: (أ) الجانب الصيدلاني النفسي، الذي يشير إلى أن العنف هو نتيجة لما للعقار المؤثر على العقل من تأثير حاد على المتعاطي؛ (ب) الجانب الاقتصادي القهري، الذي يشير إلى ارتكاب العنف باعتباره وسيلة للحصول على المال لشراء المخدرات؛ (ج) الجانب النظامي، الذي يشير إلى ارتباط العنف بتسويق المخدرات غير المشروعة. وقد كشفت البحوث عموما عن أن العنف الناتج عن عوامل صيدلانية نفسانية، بما في ذلك جرائم القتل، يرتبط في أكثر الأحيان بتعاطي الكحول. ومقارنة بذلك فإن العنف المتصل بالمخدرات الناتج عن عوامل اقتصادية قهرية نادر الحدوث، ولكن الجرائم الناتجة عن عوامل اقتصادية قهرية التي ترتكب للحصول على المخدرات كثيرة الحدوث. ويتصل العنف الناتج عن عوامل نظامية اتصالا وثيقا بممارك "مناطق النفوذ" التي تخاض للسيطرة على أسواق المخدرات غير المشروعة.

المشروعة وغير المشروعة، بما فيها الكحول، يمكن أن ترتبط بالميل العدوانية، ولكن بعضها لا يرتبط به. وهناك شواهد كثيرة تدعم القول بأن تعاطي الكحول يحفز العنف. ومقارنة بذلك تبين أن تعاطي المواد الأفيونية يجمع الميول العدوانية، في حين أن الانقطاع عن التعاطي الطويل الأمد لتلك المواد يؤدي إلى النزق والعداء. واعتبر تواتر تعاطي الكوكايين والأمفيتامينات مرتبطا بازدياد احتمال التورط في ارتكاب جريمة عنف. ويبدو أيضا أن تعاطي المواد الباربيتورانية مرتبط بالسلوك العدواني.

١٢ - وفي حين أن التفسيرات البيولوجية والنفسية للارتباط بين المخدرات والجريمة تقدم مجموعة كبيرة من المعلومات المثيرة للاهتمام فإنها لا تفسر التباينات بين الثقافات الفرعية، وفيما بين الثقافات، في التجارب الفعلية لتعاطي المخدرات وعواقبه الاجتماعية. فتأثير تعاطي الكوكايين والاتجار به بصفة غير مشروعة على الفئات الاجتماعية الثرية، خلافا لتأثيره على المجتمعات المحلية الفقيرة، لا يمكن أن يفسر في إطار التجارب المخبرية المضبوطة بشأن تعاطي المخدرات. ومقارنة بذلك فإن التفسيرات التي تركز على العوامل الاجتماعية والثقافية تستند إلى أمثلة من "واقع الحياة" لمجتمعات محلية تعيش المشاكل المرتبطة بتعاطي المخدرات والجريمة والعنف أو تنفادى تلك المشاكل.

### التفسيرات التي تركز على العوامل الاجتماعية والثقافية

١٣ - تتناول الشواهد الخاصة بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية على الجريمة والعنف ثلاثة مجالات عامة هي: (أ) الدراسات الثقافية الفرعية وعبر الثقافية للمجتمعات التي تكشف عن شواهد متضاربة على الميل العدوانية لدى

السائدة على الإجرام المتصل بالمخدرات، بما في ذلك الإجرام العنيف، محط تركيز تقرير الهيئة عن عام ٢٠٠٣.<sup>(٣)</sup> ومختصر الكلام أن المجتمعات المحلية التي تعاني ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمان الاجتماعي هي مواقع أثرية لتغلغل عصابات المخدرات التي توفر موارد بديلة للدخل. وإذا تُركت الأوضاع بلا ضابط فقد تصطم هذه المجتمعات بعصابات المخدرات والمتجرين المحليين الذين يعتمدون إلى أساليب عنيفة للحفاظ على حصتهم في سوق المخدرات غير المشروعة. بيد أن المجتمعات المحلية التي ترتفع فيها معدلات البطالة ومؤشرات الحرمان الاجتماعي لن يشهد كلها بالضرورة ارتفاع معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات. ذلك أن من شأن الضمانات الاجتماعية والأشكال البديلة لتوليد الدخل، التي تؤدي إليها جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالاقتران مع جهود المجتمع المحلي، أن تصد موجة الإجرام وأسواق المخدرات غير المشروعة. وفي المقابل، فإن للمجتمعات المحلية المرتفعة الدخل نصيبها من تعاطي المخدرات والجريمة؛ بيد أن الجريمة في هذه المجتمعات تنزع إلى اتخاذ شكل الاحتيال بدلاً من العنف بين الأفراد.

### إنفاذ القوانين وأثره على المخدرات والجريمة والعنف على المستوى الجزئي

١٩ - هناك عامل آخر يلزم إيلاؤه الاعتبار لدى محاولة فهم تطور الإجرام والعنف المتصلين بالمخدرات على الصعيد الجزئي في المجتمع، وهو مستوى وطبيعة تدخلات الأجهزة المحلية المعنية بإنفاذ القوانين. فللدور وأنشطة أجهزة إنفاذ القوانين نتائج تتعدى السياق المباشر لمكان تداول المخدرات، لأنها تؤثر على المجتمع المحلي المحيط بذلك المكان. كما ينبغي فهم تدخل الشرطة والعدالة الجنائية بوصفه انعكاساً لسياسة الحكومة بالنيابة عن الأحزاب السياسية.

١٦ - وأشارت الدراسات المستندة إلى النموذج الثلاثي المذكور أعلاه إلى أن تراجع العنف المتصل بالمخدرات يُعزى إلى تغير القواعد الاجتماعية أو أنماط السلوك. وفي حالة نيويورك، ذُكر أن أسواق المخدرات في شوارع هذه المدينة اجتازت ثلاث مراحل متميزة فيما يتعلق بأنواع المخدرات غير المشروعة التي كان تعاطيها مهيمناً. وترتبط كل مرحلة من هذه المراحل بأفواج مواليد متميزة ذات أنماط سلوكية خاصة مرتبطة بتعاطي المخدرات.

١٧ - والشواهد التاريخية على الاختلافات بين أفواج المواليد في تعاطي المخدرات وما ينتج عنه من سلوك عنيف وغير عنيف تكشف عن تأثير المخدرات المختلفة وأسواق المخدرات غير المشروعة المختلفة والقواعد الاجتماعية المختلفة على جرائم العنف. بيد أن ما لا تستطيع هذه البيانات الخاصة بهذا الموضوع توضيحه هو ما إذا كانت قواعد السلوك عوامل سببية في انحسار الإجرام والعنف المتصلين بالمخدرات أم أن قواعد السلوك غير العنيف وغير الإجرامي هي مجرد نتيجة لانخفاض مستويات العنف المتصل بالمخدرات. ويجب أن تفسر قواعد السلوك، بدورها، باعتبارها مرتبطة بسياقها الخاص وبأنها تتباين حسب الفئات الاجتماعية في أي وقت معين. وعلاوة على ذلك يتعين أن يتجاوز تفسير أثر الإجرام والعنف المتصلين بالمخدرات الأثر المباشر لتلك الجرائم على متعاطي المخدرات وعلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بحيث يأخذ في الاعتبار انعدام الأمن الذي يعايشه أفراد المجتمعات المحلية الذين تتأثر حياتهم اليومية بتغير ثقافات المخدرات.

١٨ - ويلزم أيضاً إيلاء الاعتبار للعوامل الأخرى ذات الصلة التي تحدد العلاقة بين المخدرات والجريمة مع مرور الزمن، مثل حالة الاقتصاد العامة، ولا سيما معدلات البطالة. وقد كان تأثير الظروف الاجتماعية - الاقتصادية

المشروعة، التي تضم مشتريين وبائعين يعرف كل منهم الآخر، هي أسواق انتفت فيها أسباب التنافس للسيطرة عليها. ومقارنة بذلك فإن أسواق المخدرات غير المشروعة التي لا يعرف فيها البائعون والمشترون بعضهم بعضاً في كثير من الأحيان هي أسواق تؤجج المنافسة والصراع للسيطرة عليها، ومن ثم إمكانية اندلاع العنف في الأماكن العامة مثل المتنزهات ومواقف الحافلات. وتأثير أسواق المخدرات غير المشروعة الموجودة في الأماكن العامة، والحافلة بالتنافس العنيف بين البائعين، لا مناص من أن تكون له نتائج سلبية على المجتمعات المحلية المضطربة إلى استخدام تلك الأماكن العامة التي تُعقد فيها صفقات المخدرات. بيد أنه، مع وصول أسواق المخدرات غير المشروعة إلى مرحلة النضج، ومع استمرار إحراز التقدم في التكنولوجيات الجديدة مثل الهواتف النقالة (الخليوية) وأجهزة السنداء اللاسلكية والإنترنت، يتسنى بقدر متزايد إبرام صفقات المخدرات غير المشروعة بعيداً عن الأماكن العامة، ونتيجة لذلك يمكن تقليص احتمالات وقوع أفراد المجتمع المحلي في شرك العنف الذي تنتهي به الصفقات بين عصابات المخدرات المتنافسة. بيد أن أكثر متعاطي المخدرات تأثراً، المنتمين إلى أدنى الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية، مثل الكثيرين من مدمني الهيروين، من المستبعد أن يتسنى لهم استخدام التكنولوجيات الجديدة، ولذلك يظلون معرضين لجرائم العنف.

٢٣ - وعندما لا يكون تدخل الشرطة في أسواق المخدرات غير المشروعة مصحوباً بجهود لتوفير مصادر بديلة للدخل، فمن المرجح أن يخفق هذا التدخل في الأمد البعيد، لأن أفراد المجتمع المحلي سيظلون يعتمدون على تجارة المخدرات غير المشروعة للحصول على دخلهم. وأسوأ الاحتمالات على الإطلاق هو أن تهجر سلطات إنفاذ القوانين تلك المجتمعات المحلية، فتُحكم عصابات الاتجار بالمخدرات قبضتها عليها عن طريق العنف.

٢٠ - فتدخلات أجهزة إنفاذ القوانين مقصود منها، أساساً، منع السلوك العنيف والمعاقبة على الإجرام. والمقصود من إبعاد مرتكبي الجرائم عن بيئتهم بواسطة السجن هو منع وقوع المزيد من الجرائم والعنف، والمقصود من التلويح بالعقاب هو الثني عن ارتكاب الجرائم لأول مرة أو معاودة ارتكابها. وتدخلات أجهزة إنفاذ القوانين هي أظهر الردود على العنف وتعاطي المخدرات في معظم البلدان. غير أن إنفاذ القوانين يجب أن تصحبه تدابير أخرى لكي يحقق الأثر الدائم المنشود. أما السجن وحده فقد يسهم في ازدياد السلوك العنيف بدلاً من الحد منه.

٢١ - ويمكن أن تؤدي حملات القمع التي تُشن على أسواق المخدرات غير المشروعة إلى نتائج غير متوقعة على متعاطي المخدرات (وعلى من لا يتعاطون المخدرات) الذين يعيشون في أحياء منخفضة الدخل، وعلى من لا يمارسون الأنشطة الإجرامية. ويمكن أن تؤدي التدابير الشرطية المجتمعية الواعية، المستندة إلى المعرفة الوطيدة بمتعاطي المخدرات والمتجرين بالمخدرات على الصعيد المحلي وبشواغل أفراد المجتمع المحلي "الأبرياء"، إلى كفاءة تفادي حملات الشرطة، غير الناجحة، على أسواق المخدرات غير المشروعة المحلية. ويمكن أن يؤدي تدخل الشرطة المحدد الأهداف والطويل الأجل، المصحوب بمبادرات اقتصادية واجتماعية، إلى تعزيز نجاح جهود الشرطة على المستوى الجزئي. والمجتمعات المحلية التي تتمتع بمستويات مناسبة من الدعم الاجتماعي وتوفر سبباً بديلاً لتوليد الدخل وتعاون مع أجهزة إنفاذ القوانين هي في وضع أفضل لتلافي مزالق تدخلات أجهزة الشرطة التي لا تعمل بالاشتراك مع الأجهزة المجتمعية الأخرى.

٢٢ - ولفهم أثر إنفاذ القوانين أهمية في تصميم استراتيجيات التدخل. فأسواق المخدرات المحلية غير

## جيم- الشباب والعصابات والمخدرات والعنف

٢٥- وبالنظر إلى أن جانباً كبيراً من الإجرام والعنف المتصلين بالمخدرات يمس الشباب المهمشين اجتماعياً، يلزم إيلاء الاعتبار لدور ثقافة الشباب، ولا سيما عصابات الشباب. وينبغي التمييز بين الأنواع المختلفة من عصابات الشباب وعلاقتها بأسواق المخدرات غير المشروعة والعنف. كما تختلف العصابات في ما بينها في تعاطي المخدرات والعنف المرتبط به. ومعظم العنف الذي ترتكبه العصابات متأصل في ثقافات عصابات الشباب، ويؤدي تعاطي المخدرات والاتجار بالمخدرات المرتبط ببعض العصابات إلى تفاقم ثقافة تطبيع العنف. والعنف، ومنه مثلاً العنف في نطاق الأسرة، هو أيضاً جزء من حياة أفراد العصابات، بصفقتهم مرتكبين أو ضحايا له، خارج سياق العصابة. ويمكن أن ينتج من بدء تعاطي المخدرات غير المشروع ونشوء أسواق متنافسة للاتجار بالمخدرات مزيج متفجر من جرائم العنف يغذيه انعدام الأمن الاجتماعي والمدني في المجتمعات المحلية الشديدة التأثر. وتنجح ثقافات المخدرات العنيفة في زيادة زعزعة تلك المجتمعات. وفي المجتمعات المحلية الميسورة، التي توجد فيها وسائل شتى لمكافحة الأثر السلبي للمخدرات غير المشروعة، تقل احتمالات زعزعة المجتمع من جراء بدء تعاطي تلك المخدرات.

٢٦- وثمة عامل آخر ينبغي إيلاؤه الاعتبار هو مدى توافر الأسلحة واستعمالها، ولا سيما المسدسات، لـ"تأمين" الحصص السوقية. وهناك دلائل على أن لبيع المخدرات غير المشروع أثراً كبيراً على حمل المسدسات غير المشروع. ويؤدي ازدياد وجود المسدسات إلى تعزيز ثقافة العنف بين العصابات، ويكون لذلك حتماً أثره على أفراد المجتمع المحلي، الذين يتعين عليهم أن يعايشوا ازدياد خطر العنف.

٢٤- أشارت البحوث التتبعية المتعاقبة، التي تفسر التغيرات تبعا للسن ونوع الجنس والإثنية، إلى أن العوامل التي تنبئ بارتكاب العنف تتذبذب بمرور الزمن مع انتقال الناشئين من طور المراهقة إلى سن الرشد. فمع انخسار تأثير الأبوين بتقدم السن وازدياد تأثير الأنداد، يكون احتمال تورط الشباب، ولا سيما الذكور، في الإجرام و/أو جرائم العنف و/أو تعاطي المخدرات أكبر عندما تكون هناك عوامل سلبية تزيد حالتهم تعقداً. وفي حين أن من الصعب تحديد عوامل معينة تؤثر على تورط الشباب في جرائم العنف المرتبطة بجرائم المخدرات فقد أبرزت الدراسات العوامل التالية باعتبارها تسهم في تورط الشباب في جرائم العنف و/أو تعاطي المخدرات:

(أ) البيئة: سوء الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية و/أو البطالة في الأحياء التي ترتفع فيها مستويات الجريمة؛ وارتفاع معدلات الإيذاء؛

(ب) المستغيرات العائلية: الانفصال المبكر عن الأبوين؛ وضعف الصلة بالأبوين؛ وقسوة الأبوين؛ وعدم اتساق التنشئة الأبوية؛ ومشاهدة العنف الأسري؛

(ج) المواقف والارتباطات: الارتباط بأنداد جانحين؛ والمواقف المؤيدة لتعاطي المخدرات أو العنف؛

(د) السمات الفردية: الانتماء إلى أقلية؛ والصعوبات الدراسية و/أو التغيب عن المدرسة؛

(هـ) المشاكل السلوكية والأمراض النفسية: ارتفاع معدل الأنشطة الإجرامية المبلّغ عنها؛ وبدء تعاطي المخدرات في سن مبكرة؛ والاتجار بالمخدرات؛ والاضطرابات السلوكية؛ والشخصية المناوئة للمجتمع؛ والمشاكل العاطفية المتصورة أو الملاحظة.

"حروب مناطق النفوذ" بين موزعي وتجار المخدرات المحليين إلى مواجهات عنيفة في الأماكن العامة وحولها، بحيث تصبح تلك الأماكن "مناطق محرمة" على عامة الجمهور.

٣٠- ويعني تدهور حالة القانون والنظام في الأحياء التي يسودها الإجرام والعنف المتصلان بالمخدرات أن استعداد الجمهور لتحديد هوية المتورطين في تلك الجرائم، سعياً إلى وقف موجة العنف، تكبحه ثقافة الخوف، وفي كثير من الحالات عدم الثقة بالشرطة. يضاف إلى ذلك أن المجتمعات المحلية يمكن أن تصبح معتمدة على أسواق المخدرات غير المشروعة التي تدعم اقتصادات بأكملها، بحيث لا تكون تلك المجتمعات قادرة على تحدي الوضع القائم ولا راغبة في تحديده، لما قد يشكله ذلك من خطر على المداخيل الشخصية. ويمكن أيضاً أن تكون السلطات نفسها عاجزة عن تحدي جرائم العنف المتصلة بالمخدرات، في مجتمعات محلية معينة، لأنها هي أيضاً معرضة لخطر العنف أو لأن الفساد ينخرها ويشلّ حركتها.

٣١- والإحساس بالتوتر والقلق والخوف الناتج عن التعرّض للإجرام والعنف يؤثر بدوره على حياة الناس اليومية، ولا سيما الشباب، وتطورهم العادي، وذلك مثلاً من حيث قدرتهم على الثقة بالآخرين والشعور بالأمن الشخصي؛ وقدرتهم على تطوير المهارات اللازمة للتحكم في عواطفهم؛ وحريرتهم في استكشاف البيئة المحلية؛ وقدرتهم على تكوين علاقات اجتماعية "عادية". ويمكن أن يؤدي التعرّض للعنف، ولا سيما إذا بدأ في سن مبكرة، إلى تطبيع سلوك العنف، وفي بعض الحالات إلى ممارسة العنف فعلياً. وقد أظهرت البحوث أن الناشئين في سن ١١-١٧ عاماً ترتفع احتمالات ارتكابهم أعمال عنف خطيرة (أ) إذا كانوا يعلقون أهمية على أسرهم ويقضون وقتاً معها ولكنهم يتعرضون مع ذلك لمواقف مؤيدة للعنف؛ (ب) إذا كانوا

٢٧- ولدى النظر في خصائص وأسباب جرائم العنف المتصلة بالمخدرات لدى الشباب، يجب ألا يغيب عن البال ما يلي:

(أ) أولاً، ترتكب فئة قليلة نسبياً من الأحداث مرتكبي الجرائم الخطرة والعنيفة، الذين يكثرون أيضاً من تعاطي المخدرات، قدراً غير متناسب من مجموع الجرائم الخطيرة التي يرتكبها الجانحون؛

(ب) ثانياً، في حين أن ارتكاب جرائم العنف وسائر الجرائم يصل إلى ذروته في سن المراهقة وبداية سن الرشد فإن معظم الشباب ينبذون السلوك العنيف متى بلغوا العشرينات من العمر.

٢٨- وفي حين أن عصابات معينة تحافظ على أعضائها بعد بلوغهم سن الرشد فإن غالبية المراهقين يتركون الوسط الاجتماعي المغلق للعصابات عندما يبلغون سن الرشد؛ غير أن ما يخلفه تورط الشباب في ثقافات العصابات، ولا سيما عصابات المخدرات العنيفة، من أثر سلبي في المجتمعات المحلية يستمر بعد أن يترك الأفراد العصابات، لأن أعضاء جديداً ينضمون إليها ويواصلون تسليط العنف على مجتمعاتهم المحلية.

## دال- النتائج والطريق إلى الأمام

### أثر المخدرات والجريمة والعنف على المستوى الجزئي

٢٩- تؤدي الفرص الاقتصادية التي تتيحها أسواق المخدرات غير المشروعة للجماعات الإجرامية إلى توسيع نطاق العنف، حيث يتنافس المجرمون للحصول على حصص في تلك الأسواق؛ ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى عواقب وخيمة على المجتمع المحلي. ويمكن أن تتطور العداوات أو



٣٤- ورأس المال الاجتماعي، أي درجة الترابط الاجتماعي، هو اعتبار عام لدى محاولة توثيق وتفسير زيادة الإجرام والعنف على الصعيد المجتمعي المحلي. وتشير عبارة رأس المال الاجتماعي إلى القواعد، أو "القوانين"، التي تحكم العلاقات الاجتماعية، وتنظم عمل المؤسسات الاجتماعية، وترسي أسس الثقة والالتزام والمعاملة بالمثل. ومستوى رأس المال الاجتماعي في المجتمع المحلي، أي درجة الترابط الاجتماعي وفقاً لقواعد سلوك راسخة، يمكن أن يساعد على تفسير مستويات العنف والجريمة. والمجتمعات المحلية التي تفتقر إلى رأس المال الاجتماعي مرشحة لمستويات أعلى من العنف والجريمة. ويزيد من حدة انعدام رأس المال الاجتماعي أو هروبه ارتفاع مستويات العنف والجريمة المتصلة بما لأسواق المخدرات غير المشروعة من أثر سلبي على المجتمعات المحلية. وقد وثقت الدراسات في جامايكا وجود علاقة دورية بين العنف وتدمير رأس المال الاجتماعي في خمسة مجتمعات محلية حضرية فقيرة.<sup>(٤)</sup> فنتيجة للعنف، انحسرت فرص العمل والتعليم، وامتنعت المشاريع التجارية عن الاستثمار في المنطقة المحلية، وتضاءلت احتمالات أن يبني الأهالي منازل جديدة أو يدخلوا تحسينات على المنازل الموجودة، وتقلصت حرية الحركة. وبدورها أدت تلك الظروف، التي تمثل تدميراً للبنية التحتية والفرص على الصعيد المحلي، إلى ازدياد احتمالات السلوك العنيف، ولا سيما بين الناشئين، بسبب تراجع الثقة بالآخرين وتحدي قواعد السلوك المدني. ولا يمكن تجاهل العلاقة بين فقدان رأس المال الاجتماعي وازدياد جرائم العنف، بما فيها جرائم العنف المتصلة بالمخدرات.

٣٥- وخلافاً لهذا المثال، تعاني آسيا الوسطى انتشاراً واسعاً للتجار بالمخدرات، ولكن مستويات جرائم العنف المتصلة بالمخدرات منخفضة نسبياً فيها. وقد يكون ذلك بسبب قوة الروابط العائلية وأثر قواعد السلوك الاجتماعية

يتعاطون المخدرات؛ (ج) إذا كانوا يعيشون في أحياء مضطربة؛ (د) إذا كانوا يتعرضون للإيذاء مراراً ويرتكبون، في الوقت نفسه، جنحاً صغيرة.

٣٢- ومنذ أوائل التسعينات، ما برح يتزايد عدد الدراسات التي تتناول مسألة العنف في إطار الأسرة وفي إطار المجتمع المحلي وأثر ذلك العنف على الأطفال والشباب. بيد أن الباحثين لم يبدأوا إلا الآن في وضع المفاهيم المتعلقة بالعنف على الصعيد الجزئي من حيث صلته بما يلي: (أ) الحي والمجتمع المحلي؛ (ب) الأسرة والأسرة المعيشية؛ (ج) العلاقات مع الأبوين ومع من يقدمون الرعاية؛ (د) العلاقات مع الأنداد؛ (هـ) الخصائص الشخصية. وفهم التفاعل بين هذه المجالات المختلفة وتأثيرها على حياة الناس يمكن أن يساعد في البحث عن تفسيرات لتورط الناس في الجرائم عامة وفي جرائم العنف والجرائم المتصلة بالمخدرات. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يوجه اهتمامه إلى تلك المجالات سعياً منه إلى فهم وصد الأثر السلبي للمخدرات غير المشروعة وجرائم العنف المتصلة بها عن الناشئين والراشدين في المجتمعات المحلية المعرضة لها.

٣٣- ومن نافلة القول إن الإجرام مشكلة ضخمة تترتب عليها نتائج تتعدى أثرها المباشر على مستويات انتهاك القانون. والضرر الاجتماعي الذي يلحق بالمجتمعات المحلية على الصعيد الجزئي من جراء تورط الراشدين والشباب على السواء في الإجرام والعنف المتصلين بالمخدرات ضرر هائل. فاستمرار وجود الجرائم المتصلة بالمخدرات يهدد نسيج المجتمع المدني نفسه. والمجتمعات المحلية التي تعاني من مستويات غير متناسبة من جرائم العنف المتصلة بالمخدرات غير المشروعة تعاني أيضاً مستويات عالية من الجرائم الأخرى وما يرتبط بها من إخلال بالمجتمع المدني.

ومتعاطيات المخدرات معرضات بصفة خاصة للاعتداء الجنسي إذا كن تحت تأثير المخدرات وكن يعشن في ظروف تعرّضهن لاحتمالات إيذاء متزايدة. والمومسات اللاتي يتعاطين المخدرات يشكلن أيضا فئة شديدة التعرض للخطر. وتعكس التقارير الاخبارية عن تعرض بعض النسب للاغتصاب بعد تناولهن مخدرات دون علمهن اتجاهها مقلقا بشأن تعاطي المخدرات والإيذاء العنيف.

٣٨- كذلك يشكل تلاميذ المدارس الذين يتعاطون المخدرات و/أو يتداولونها بصفة غير مشروعة فئة يمكن وصفها بأنها تتميز بازدياد احتمال تعرضها للإيذاء العنيف المشتتم على استعمال المسدسات وأسلحة أخرى كالسكاكين. وقد برزت مشكلة المخدرات وجرائم العنف المتصلة بالأسلحة في المدارس منذ أوائل التسعينات أو منتصفها. وجرائم العنف المتصلة بالمخدرات أثر سلبي على الادارة اليومية للمدارس، لأنها تولّد شعورا بعدم الأمان يؤدي إلى تقويض السلطة. كما إنها تؤدي إلى الربط السلبي بين المدرسة وجرائم العنف، ولها تأثير سلبي على الطلاب والمعلمين والأسر والمجتمع المحلي في مجمله.

٣٩- وفي حين أن للإجرام المتصل بالمخدرات، بشكله العنيف وغير العنيف، أثرا مباشرا غير متناسب على أفراد معينين وشرائح معينة من المجتمع، أي الفقراء والمجتمعات المحلية المختلفة وظيفيا، فإن أثره غير المباشر الأوسع نطاقا يتجلى أساسا في الخوف من الجرائم والعزوف عن ارتياد الأماكن العامة. والخوف من الجرائم أكثر تأثيرا على حياة الناس اليومية من الجرائم نفسها. ففي حين أن القلة غير المحظوظة، في معظم المجتمعات، هي التي تعاني من وطأة الإيذاء المتكرر، سواء في شكل العنف الأسري أو العنف بين الأفراد، فإن معظم الناس يعانون من الجريمة معاناة غير مباشرة، بسبب خوفهم من الإيذاء. والخوف من الجريمة، أو

الصارمة. غير أن الشواهد تشير إلى أن الصورة ربما تكون آخذة في التغير، حيث كان لانعدام الأمن على الصعيد الاقليمي، مصحوبا بتزايد مستويات تعاطي المخدرات، أثر سلبي على الاستقرار الاجتماعي ومستويات الجريمة المرتبطة به. وبالمثل فإن تزايد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية بين الشباب في جنوب شرق آسيا، وازدياد تعاطي المخدرات غير المشروعة في شرق آسيا، يمكن أن يكون له، بدوره، أثر سلبي فيما يتعلق بالجريمة، ولا سيما جرائم العنف، في هاتين المنطقتين مع التحدي الذي تتعرض له قواعد السلوك.

### المخدرات والجريمة والعنف والإيذاء

٣٦- سلط عدد من الدراسات الضوء على دور تعاطي المخدرات فيما يتعلق باحتمال التعرض للإيذاء ومعايشته، الذي يقابله احتمال ارتكاب الجرائم. وهذا النهج هو عكس النهج المتبع في معظم البحوث المتعلقة بتعاطي مواد الإدمان والميل إلى الإجرام. والاستنتاج الذي خلصت إليه معظم الدراسات التي تناولت مسألة التعرض للإيذاء أن تعاطي المخدرات يؤدي إلى زيادة احتمال التعرض للإيذاء. فمن يتعاطون المخدرات، سواء للمرة الأولى أو منذ أمد بعيد، معرضون للإيذاء لأن تعاطي المخدرات لمدة طويلة يمكن أن يزيل بصفة مؤقتة أو دائمة قدرة الشخص على فهم الظروف الخطرة فهما دقيقا والتصدي لها. ومتعاطو المخدرات معرضون أيضا لمعايشة ظروف تم فيها تطبيع العنف واستخدام المسدسات في الاتجار بالمخدرات.

٣٧- وتتعرض متعاطيات المخدرات لعدد غير متناسب من الاعتداءات الجنسية. وأشارت بعض الدراسات إلى أن النساء اللاتي يتعاطين المخدرات غير المشروعة تكون احتمالات تعرضهن للإيذاء في وقت ما من حياتهن أكبر منها لدى النساء اللاتي يعانين من مشاكل تعاطي الكحول.

(ب) الحد من الإجرام والعنف المتصلين بالمخدرات: تقلدتم الدعم لمتعاطي المخدرات وأسرتهم وللمجتمعات المحلية الأكثر تعرّضا لخطر الدمار بفعل المخدرات.

٤١ - وفي السعي لتحقيق الهدفين الرئيسيين المذكورين أعلاه، يجب التشديد على الحاجة إلى أن تتعاون أجهزة العدالة الجنائية وأجهزة الرعاية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة تعاوناً وثيقاً فيما بينها. وينبغي تشجيع إنفاذ القوانين الواعية، عن طريق مبادرات العمل الشرطي المجتمعي، بدلا من شن الحملات الشرطية القمعية القاسية على متعاطي المخدرات وعلى المجتمعات المحلية التي تزدهر فيها أسواق المخدرات غير المشروعة.

٤٢ - وكثيراً ما وصفت الإدارات المحلية بأنها تتصدى للمشاكل المتعلقة بالإجرام والعنف المتصلين بالمخدرات بالاستناد إلى عملية يتوالى فيها الإنكار والمبالغة في رد الفعل وسوء تحديد المشكلة. فأولاً، تنكر السلطات المحلية وجود مشكلة؛ ثانياً، بعد التسليم بوجود المشكلة، تميل السلطات إلى المبالغة في الرد عليها ما قد يؤدي إلى نتيجة عكسية؛ ثالثاً، هناك نقص في المعلومات الدقيقة ما قد يحول دون تحديد المشكلة الإجرامية المعنية ودون اتخاذ الردود الملائمة عليها. وهذه الاستجابة النمطية للإجرام والعنف تبرز الحاجة إلى الاستفادة من البيانات المحددة الأهداف عن ظاهرة أسواق المخدرات غير المشروعة المحلية، والعنف المرتبط بهذه الظاهرة، من أجل تفادي مزالق التدخلات غير المستنيرة.

٤٣ - ويمكن، مثلاً، أن تشمل التدخلات الخاصة بالشباب مرتكبي الجرائم وبالشباب المعرضين للجرائم ما يلي:

(أ) التعاون بين النظم: تكوين شراكات بين الأجهزة التي تتعامل مع الأحداث المعرضين للجرائم

بالأحرى الخوف من التعرّض للإيذاء، يجبر الناس على تغيير طريقة ارتيادهم للأماكن العامة - أي الشوارع والمتنزّهات والملاعب وأماكن التسوق - بغية تفادي تعريض أنفسهم لخطر الإيذاء، حقيقياً كان أو وهمياً. وعلى الرغم من أن الشواهد المستمدة من علم الإجرام أشارت إلى أن الشبان هم أكثر الناس عرضة لخطر الإيذاء العنيف في الأماكن العامة فإن ذلك لا يغيّر الحقيقة المتمثلة في أن أقل الناس عرضة للإيذاء، كالمسنين مثلاً، يغيّرون سلوكهم لتفادي الأذى المحتمل. وفي المجتمعات المحلية التي تتفشى فيها جرائم العنف المتصلة بالمخدرات، يمكن أن يكون الشبان هم أكثر الناس عرضة لأن يؤذيهم شبان آخرون، ولكن النساء والمسنين وصغار الأطفال يقيدون حرية حركتهم كتدبير احترازي من الإيذاء.

## هاء- التصدي للمخدرات والجريمة والعنف على المستوى الجزئي: الآثار فيما يخص السياسات

٤٠ - ليس الشباب هم المصدر الوحيد للإجرام والعنف المتصلين بالمخدرات، بيد أنهم كثيراً ما يؤدون دوراً رئيسياً في مظاهر الإجرام المتصل بالمخدرات على مستوى المجتمع المحلي ويقعون في الوقت نفسه ضحايا للإجرام المتصل بالمخدرات. لذلك يلزم استهداف الشباب في مسعى لمكافحة المشاكل الاجتماعية الخطيرة على مستوى الأسرة والحي والمجتمع المحلي. وينبغي أن تتضمن الأهداف الرئيسية ما يلي:

(أ) ردع تعاطي المخدرات: توفير برامج التثقيف والدعم والعلاج للشباب، بالاقتران مع مبادرات في مجال إنفاذ القوانين وعقوبات جنائية لردع تعاطي المخدرات؛

(ب) تدخل الشرطة تدخلا هادفا وواعيا يركّز على المجالات المثيرة للمشاكل؛

(ج) توفير البرامج التدريبية للعاملين في المدارس وموظفي العدالة الجنائية والآباء وفئات المجتمع المحلي وموظفي خدمات الشباب؛

(د) تجميع المعلومات الاستخباراتية الدقيقة وتبادل المعلومات المنتظم بين الأجهزة سعياً إلى إدراك طبيعة المشكلة ومداها؛

(هـ) العمل مع وسائط الإعلام المحلية سعياً إلى الإبلاغ بطريقة واعية عن أي أحداث متصلة بالمخدرات وجرائم العنف، دون إضفاء الإثارة عليها (لأن ذلك يمكن أن يزيد احتمالات المعاقبة أو أن يغرس في الناس الخوف من الجريمة).

٤٦- وفي حين أن التدخلات المستندة إلى المجتمع المحلي لمنع تعاطي المخدرات هي الهدف الأمثل الذي ينبغي السعي إلى بلوغه فإن هناك عدداً من التدخلات تمثل "ممارسات جيدة" يشارك فيها الأفراد والمجتمعات المحلية الذين يعايشون فعلاً نتائج تعاطي المخدرات. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات الإرشاد الفردي، والتدريب على مهارات التعامل بين الأشخاص، والإرشاد العائلي. وعلى صعيد المجتمع المحلي، تروّج في كثير من الأحيان المشاركة في أنشطة ما بعد الدوام المدرسي - مثل أندية الرياضة والموسيقى والحاسوب - باعتبارها وسيلة لدرء تعاطي المخدرات والإجرام المتصل به وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات الحاليين. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ناشط في ترويج التدابير الهادفة إلى إبعاد الشباب عن تعاطي المخدرات وجعلهم ينخرطون في أنشطة أخرى لا تشكل تهديداً لرفاهيتهم أو لرفاهية مجتمعهم المحلي. وقد تصدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٧)</sup> والجمعية العامة<sup>(٨)</sup> لمسألة

والأحداث مرتكبي الجرائم، لضمان تلبية احتياجاتهم المحددة أثناء معالجة الحالات وتوقيع العقوبات البديلة وتوفير العلاج؛

(ب) الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات: إيجاد برنامج معقول التكلفة، ولكن شامل، للوقاية من تعاطي المخدرات على صعيد المجتمع المحلي، وبرنامج لعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم.

٤٤- وقد يؤدي التصدي للمشكلة بفرض التدابير الشرطية إلى نتائج عكسية، ما لم يستفد من شراكات التعاون مع الأجهزة الأخرى التي تتدخل تدخلا واعيا في المجتمعات المحلية المعرضة لهذه المشكلة. فعلى سبيل المثال، من شأن الاعتراف بإدمان المخدرات كمشكلة صحية، وخصوصاً لدى أشد الأشخاص إدماناً، أن يعيد تركيز الانتباه على الأفراد، وعلى المجتمع المحلي، أملاً في أن تتسنى إعادة إدماج المدمنين في المجتمع بطريقة واعية. وقد تمثلت مبادرة، مشار إليها في التقرير العالمي حول العنف والصحة<sup>(٩)</sup> لعام ٢٠٠٢ الصادر عن منظمة الصحة العالمية، في تعزيز الصحة العامة بهدف مكافحة العنف في كالي بركولومبيا في منتصف التسعينات، وأدت إلى انخفاض كبير في معدل جرائم القتل.

٤٥- وقد نجحت المبادرات المستندة إلى المجتمع المحلي في قمع أنشطة عصابات الشباب المنخرطة في جرائم العنف والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولا شك في أن مفتاح النجاح في تنظيم تصدي المجتمع المحلي للعصابات هو ادراك نشوء العصابات في الوقت المناسب بغية مواجهة المشكلة قبل أن تستفحل وتؤثر على جرائم العنف المتصلة بالمخدرات على الصعيد المحلي. ومن المجالات الرئيسية للتدخل المبكر الناجح ما يلي:

(أ) التدخل المبكر في المدارس؛

٤٩ - وهناك نهج يسمى العدالة التصالحية، يجمع بين إعادة تأهيل الجناة من ناحية والشواغل المتعلقة بحقوق الضحايا وأمان المجتمع المحلي من الناحية الأخرى. وترمي العدالة التصالحية إلى تسوية المنازعات بين الضحايا والجناة والمجتمعات المحلية في الأحوال التي تسهل فيها تسوية المنازعات بطرق غير السجن، وتمثل بذلك تحدياً لأشكال العدالة المستقرة. وتستوحي العدالة التصالحية مبادئها من نُظم العدالة التقليدية المعمول بها في المجتمعات الأصلية. وما برح ينتشر تطبيقها في مختلف أرجاء العالم سعياً إلى إعادة ادماج الجناة في مجتمعاتهم المحلية دون الإضرار بالضحايا وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي الذين تقع عليهم عواقب الجرائم، بما فيها جرائم العنف المتصلة بالمخدرات. وفي حين أن العدالة التصالحية هي أساساً استراتيجية تدخلية للتعامل مع الأحداث الجانحين فإنه يمكن أيضاً تطبيقها على الجناة الراشدين. وقد استخدمت بنجاح فيما يتعلق بطائفة من الجرائم في عدد من البلدان، منها أستراليا وكندا ونيوزيلندا. والعدالة التصالحية واعدة بوجه خاص كأداة للتدخل المجتمعي على الصعيد الجزئي لأنها تشدد على دور الأسر ولأنها قادرة على مراعاة التقاليد الثقافية المحلية والسياسات المتباينة.<sup>(٩)</sup>

٥٠ - ومن الضروري لنجاح الجهود الرامية إلى مكافحة مشاكل المخدرات غير المشروعة وما يرتبط بها من إجرام وعنف توافر مصادر أخرى للدخل غير المخدرات غير المشروعة، علاوة على وجود مجتمع مستقر. ولن يكون بوسع المجتمعات المحلية الريفية والحضرية التي تعتمد على الدخل الذي تدرّه أسواق المخدرات غير المشروعة أن تغير حالتها تلك ما لم توفر لها بدائل لمصادر الدخل المذكورة. وإذا كان كل شخص في المجتمع، من أصحاب المحلات إلى موظفي الحكومة، يعتمد على الأموال التي يدرّها الاتجار غير المشروع بالمخدرات فلا بد حينئذ من بذل جهود منسقة

منع الجريمة وقضاء الأحداث بتشجيع التدخلات على الصعيد الجزئي في المجتمع.

٤٧ - ويلزم توجيه انتباه المسؤولين عن التدخلات المجتمعية الخاصة بالراشدين والشباب والرامية إلى مكافحة الإجمام والعنف المتصلين بالمخدرات إلى مزالق معينة. فأولاً وقبل كل شيء، إن ميزانيات المجتمعات المحلية المختلفة هي التي تحدد أساساً التوقعات المعقولة لما يمكن أن تقدمه تلك المجتمعات سعياً إلى ردع تعاطي المخدرات والإجمام والعنف والتصدي لها وما إذا كان بالوسع تقديم هذه الخدمات على المدى الطويل. ثانياً، إن انعدام التنسيق بين أجهزة العدالة الجنائية والمنظمات المجتمعية لا يبشر بالخير لحتوى تلك البرامج وترويجها وديمومتها. ثالثاً، إن عدم تفعيل "الشراكات" بين مختلف الأجهزة يمكن أن يؤدي إلى جهل بعض الأجهزة بالبرامج التي تقدمها الأجهزة الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بسهولة إلى ازدواج الجهود.

٤٨ - وفضلاً عن ذلك يلزم، عند الإشارة إلى التدخلات في إطار "المجتمع المحلي"، إيلاء الاعتبار الواجب لتحديد المقصود والمفهوم من عبارة "مجتمع محلي" لدى الفئات المختلفة، وما هو المعنى الجغرافي والسياسي لعبارة "مجتمع محلي"، ومن هم الذين يجوز لهم أن يتحدثوا باسم مجتمعاتهم المحلية في الاجتماعات التي تهدف إلى التصدي للعنف فيها. ولا ينبغي أن تمثل المجتمعات المحلية بالمدارس أو الأعمال التجارية أو الطوائف الدينية أو الهيئات العمومية أو "المواطنين المهتمين" الذين يعينون أنفسهم بأنفسهم، دون إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل أفراد المجتمع المحلي الذين يجري عادة الربط بينهم وبين القلق الناجم عن الإجمام والعنف وأسواق المخدرات غير المشروعة المحلية، وهم الشباب ومتعاطو المخدرات أنفسهم.

٥٣ - وللطريقة التي تتصدى بها الأجهزة المحلية المعنية بإنفاذ القوانين، بالاشتراك مع المنظمات المجتمعية، لمشاكل جرائم العنف وتعاطي المخدرات على الصعيد الجزئي أهمية حاسمة في تطور ثقافات العنف. فالتدابير الشرطية المجتمعية ضرورية للردع. ويتسم التدخل الوقائي الذي ينبه أجهزة العدالة الجنائية والأجهزة الاجتماعية المحلية إلى نشوء مشكلة متصلة بالمخدرات قبل استفحالها بأهمية حاسمة. وسعياً إلى بلوغ تلك الغاية، يمكن أن تؤدي التدخلات التي تستهدف المجتمعات المحلية والفئات الأكثر تعرضاً لخطر التورط في تعاطي المخدرات والاتجار بها وفي العنف المرتبط بذلك النشاط إلى ردع الإجمام ومنعه. ويمكن التصدي لما لثقافات المخدرات العنيفة من أثر على الصعيد الجزئي تصدياً مباشراً بإقامة شراكات بين الأجهزة المتعددة تشرك المجتمعات المحلية في التصدي للخطر الذي تشكله جرائم العنف المتصلة بالمخدرات. ويلزم أن تكون الرسالة الموجهة من المجتمع المحلي كما يلي:

(أ) من غير المجدي، من الناحية البشرية، السماح بوجود اقتصاد المخدرات غير المشروع على المستوى الجزئي، أي على مستوى الأسر والأحياء والمجتمعات المحلية؛

(ب) من المجدي للمجتمع مكافحة الإجمام المتصل بالمخدرات على الصعيد الجزئي.

٥٤ - وعند تقديم أمثلة عن "الممارسات الجيدة" في مجال التدخل المجتمعي لمكافحة الإجمام المتصل بالمخدرات، ينبغي الحرص على فهم خصائص الأسواق المختلفة، كل في سياقها. ويجب تقسيم تفسير الصلة بين المخدرات والجريمة إلى الأجزاء التي يتكون منها والتي تقدم، مجتمعة، صورة أدق لطبيعة ومدى العلاقة بين المخدرات والجريمة والعنف. والمعرفة بخصائص وأسباب ونتائج الإجمام المتصل

على الصعيد المحلي والوطنية والدولية لشن حملات مكافحة الفساد وتوعية الجمهور بالمشكلة وإيجاد مصادر بديلة للدخل.

## واو - خاتمة: اعتبارات بشأن التدخلات

٥١ - يؤدي الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من إجمام وعنف إلى ارتباط المجتمعات المحلية بالشبكات الإجرامية عبر الوطنية. ولا تميز المعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات بين المتجرين بالمخدرات على المستوى الكلي والمتجرين بها على المستوى الجزئي. وبينما تركز الحكومات والمنظمات الدولية، في الاجتماعات الدولية، جهودها في كثير من الأحيان على منع الجريمة عبر الوطنية ومكافحتها، يولى اهتمام أقل لنوع الإجمام والعنف الذي له تأثير مباشر على السكان. والتدخل الهادف لضروري للتصدي للمتجرين بالمخدرات المحليين الذين يعملون على المستوى الجزئي.

٥٢ - والشبان والفتية الذين ينخرطون في استهلاك المخدرات والاتجار بها بصفة غير مشروعة، على الصعيد المحلي، ليسوا جناة فحسب بل هم أيضاً ضحايا لأنشطتهم نفسها. وللشخصي لتعاطي المخدرات والأنشطة الإجرامية المتصلة به، مما فيها جرائم العنف، آثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الفرد، من حيث صحته البدنية والعقلية، وكذلك رفاهيته الاجتماعية والاقتصادية. وتلك الأنشطة بدورها تسبب ضرراً يتعدى الضرر الذي يقع على من يتعاطون ويبيعون المخدرات غير المشروعة، حيث تعاني أسر وأحياء ومجتمعات محلية بكاملها من نتائج الثقافات التي يصبح فيها الإجمام والعنف المتصلان بتعاطي المخدرات طبيعياً ومنتشياً. وكلما تغلغل الإجمام المتصل بالمخدرات في الاقتصاد المحلي تضاءلت فرص الابتعاد عن الاعتماد على أسواق المخدرات غير المشروعة.

العنف، الناجم عن ازدهار أسواق المخدرات غير المشروعة المتسمة بالعنف، على ارتياد الميسورين للأماكن العامة، ويؤدي إلى زيادة التحوّطات الأمنية، مثل المجمّعات السكنية المسوّرة. ولا مناص من أن يؤدي الأثر الطويل الأجل لتلك التدابير التحوّطية إلى زيادة التفاوت الاجتماعي، حيث يحاول الميسورون اجتماعيا الابتعاد عما يتعين على الفقراء معاشته من مخاطر مرتبطة بجرائم العنف المتصلة بالمخدرات. والأثر الرشحي لتحسين الأهداف، سواء أكان ذلك التحسين في شكل تدابير أمنية لحماية الممتلكات أم الأشخاص، هو أن الأقل ثراء يتخذون، بمرور الزمن، التدابير التحوّطية التي يتخذها الأثرياء. ويترك ذلك المهمشين اجتماعيا معرّضين بشدة للجرائم المتصلة بالمخدرات والعنف الذي كثيرا ما يرتبط بها. ومن ناحية أخرى، يجب اجراء مزيد من الدراسات عن تأثير تعاطي المخدرات على العنف في السجون، من حيث إن السجن مجتمع طُبعت فيه ثقافات العنف وتعاطي المخدرات. ويلزم أيضا معرفة المزيد عن تعاطي المخدرات والجريمة والعنف في أوساط مؤسسية أخرى مثل المدارس ودور رعاية الأطفال ومعسكرات تدريب الجيش.

٥٧- وفي حين أن الإجماع والعنف متواصلان في بعض الثقافات (مثل الثقافات التي تزدهر فيها عصابات الشباب) قبل نشوء أسواق المخدرات غير المشروعة بأمد طويل، وأن ثقافات أخرى انتقلت من الإجماع والعنف المرتبطين بتلك الأسواق إلى الإجماع والعنف المرتبطين، مثلا، بالحروب الأهلية، فإن الحقيقة تظل هي أن تعاطي المخدرات وأسواق المخدرات غير المشروعة يعزّزان ثقافة الإجماع والعنف. ويلزم بذل مزيد من الجهود الجيدة التوقية والمحددة الأهداف على الصُّعد المحلية والوطنية والدولية، من خلال إقامة الشراكات، بما فيها الشراكات مع طائفة متنوعة من المنظمات، من أجل درء تعاطي المخدرات والجرائم عامة

بالمخدرات، استنادا إلى البيانات الرصينة، هامة لصوغ التدخل المجتمعي.

٥٥- ولعل أفيد طريقة يمكن اتباعها لدى اقتراح وسائل عملية للتصدي للعلاقة بين المخدرات والجريمة والعنف، ولا سيما أثر تلك العلاقة على الصعيد الجزئي في المجتمع، هي دراسة الحالات الفردية في مجموعة من التخصصات تقدم أيضا اقتراحات بشأن "أفضل ممارسات" التدخل استنادا إلى حالات النجاح الحقيقية. وتلاحظ الهيئة، مثلا، الأثر الايجابي "لحاكم العلاج من المخدرات"،<sup>(١٠)</sup> باعتبارها محاكم متخصصة في شؤون مرتكبي جرائم المخدرات، وهي محاكم أنشئت في عدد قليل ولكن متزايد من البلدان، ويمكن فيها، في جملة أمور، التعامل مع مرتكبي جرائم العنف المتدنية الخطورة باستخدام نهج متعدد التخصصات. وترى الهيئة أن تلك المحاكم يمكن أن تسهم بقدر أكبر في التصدي لما يترتب على الإجماع والعنف المتصلين بالمخدرات من مشاكل على صعيد الأفراد والأمان العام والصحة العامة والمجتمع المحلي.<sup>(١١)</sup>

٥٦- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأي تدخل لمكافحة العواقب السلبية للعلاقة بين المخدرات والجريمة على المستوى الجزئي في المجتمع أن يأخذ في الاعتبار أيضا التجارب التالية لفئات الميسورة اجتماعيا إلى جانب تجارب الفئات المحرومة. وتمس مشاكل تعاطي المخدرات أيضا ذوي الدخل العالي والمستفيدين من فرص التعليم وغيرها من المزايا الاجتماعية، رغم أنه يمكن أن يقال إن لديها من الموارد المالية ما يجعلها أقدر على التصدي لتلك التحديات. وتتأثر المجتمعات المحلية الميسورة أيضا بجرائم العنف المتصلة بالمخدرات، وتعاني من الأثر النزوحي الناجم عن الحملات القمعية الناجحة على الجرائم المتصلة بالمخدرات في المجتمعات المحلية الفقيرة المجاورة. ويؤثر الخوف من جرائم

المخدرات غير المشروعة أو بيعها والأشخاص المعرضين للانخراط في تلك الأنشطة، وذلك من خلال المدارس ومراكز الرعاية الصحية والمراكز الرياضية ومجموعات الأسر والشباب؛

(هـ) تدخلات العدالة التصالحية في إطار المجتمع المحلي: تركز على الجهود التي يقوم بها أشخاص يمثلون مختلف فئات المجتمع من أجل مكافحة وردع وإزالة ثقافات جرائم العنف المتصلة بالمخدرات في المجتمعات المحلية، من خلال تدخلات العدالة التصالحية؛

(و) التدخلات التي تراعي نوع الجنس والشباب والانتماء إلى الأقليات: تركز على الظروف والاحتياجات الخاصة لفئات المختلفة، مثل متعاطي المخدرات والمعرضين لتعاطيها، وتشجع قيام الراشدين المناسبين بإرشاد الأفراد المعرضين للتعاطي؛

(ز) التدخلات المستدامة: تركز على الحاجة إلى برامج تدخل طويلة الأجل يمكن أن تؤمن وتدرّ الموارد اللازمة وأن تستخدم السكان المحليين في مبادرات البرامج.

٦٠- وينبغي تطبيق هذه العناصر متضافرة إلى جانب الجهود الرامية إلى خفض الطلب، بما في ذلك معالجة متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم. ولن يحرز تقدم حقيقي في التصدي للمشاكل المتعددة التي تسببها المخدرات غير المشروعة على المجتمعات المحلية إلا باعتماد برنامج شامل لخفض الطلب.

وجرائم العنف على الصعيد الجزئي في المجتمع. وفي الوقت نفسه، ينبغي إنشاء برامج تهدف إلى استحداث تدخلات على المستوى الجزئي في إطار المجتمع المحلي بغية التصدي للمشاكل المرتبطة بالإجرام والإيذاء، لما لهذه المشاكل من تأثير في الأفراد والأسر والأحياء والمجتمعات المحلية.

٥٨- ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة إلى الحكومات في التوصل إلى برامج ملائمة للتدخل على الصعيد الجزئي.

٥٩- وتشدد الهيئة على أن التدخلات الهادفة إلى ردع ومكافحة جرائم العنف المتصلة بالمخدرات ينبغي أن تشمل، على وجه العموم، ما يلي:

(أ) التنمية الاجتماعية-الاقتصادية: تركز على الجهود المحلية الرامية إلى تهيئة فرص العمل ودر الدخل، وعلى البرامج التعليمية التي تستهدف الفئات المهمشة اجتماعيا مثل الفقراء والشباب القابلين للتأثر والأقليات المعرضة للخطر؛

(ب) الإنعاش الحضري: يركز على الاستثمار الاجتماعي - الاقتصادي المصحوب بمبادرات مرسومة ومصممة محليا ترمي إلى الحد من الجرائم والخوف من الجرائم، بإنشاء بيئات لا تساعد على انتشار توزيع المخدرات والاتجار بها على الصعيد الجزئي؛

(ج) الشراكات بين الأجهزة: تركز على أنشطة التدخل المتكاملة الموجهة إلى الفئات المعرضة للخطر، والتي تقوم بها الحكومات المحلية وأجهزة العدالة الجنائية ومنظمات المجتمع المحلي ومنظمات الشباب، سعيا إلى تفادي ازدواج الجهود؛

(د) الأنشطة الوصولة: تركز على التدخلات التي تستهدف الأشخاص الذين يقومون أصلا بتعاطي